حوكمة شركات التأمين التعاوني في فلسطين

دراسة فقهية تأصيلية

د. سليم علي الرجوب

أستاذ مساعد في الفقه وأصوله - جامعة القدس - فلسطين

يعد التأمين من القضايا المستجدة التي فرضت نفسها بقوة في واقع الحياة اليوم، فأصبحت أمرا لازما، وحقيقة حتمية، وهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد المعاصر، هذا؛ إضافة إلى أنها – كغيرها من القضايا المعاصرة – تحتاج إلى ضبط وتوجيه ومتابعة واهتمام، كيما تأتي على الوفق المطلوب، ومن هنا تأتي الحوكمة ضمانة أكيدة لجودة العمل، واستمراريته، مع زيادة فاعليته، وانتاجه، وقد جاء هذا البحث في حوكمة شركات التأمين التعاوني في فلسطين دراسة تأصيلية وضعا للنقاط على الحروف، وإظهارا لأهمية هذا الموضوع، وبيانا للبديل الإسلامي في هذا الميدان الهام، الذي انتشر فيه وبشكل لافت التأمين التجاري، بنظرته المادية الربحية، بعيدا عن روح التعاون والتكافل والتكامل التي ينميها البديل الشرعي، وقد اشتمل هذا البحث على مبحثين، وخاتمة، وتفصيل ذلك في مبحثين الأول الحوكمة: ونشأةً، مفهوما، وأهدافًا، والثاني حوكمة شركات التأمين التعاوني.

المبحث الأول: الحوكمة: نشأةً، ومفهوما، وأهدافًا

المطلب الأول – نشأة الحوكمة: تعد بدايات القرن الماضي عندما برزت مشكلة الوكالة (agrent problem) الناتجة عن فصل الملكية عن الإرادة، حيث يقوم المساهمون في الشركات المساهمة العامة بتوكيل إدارة الشركة إلى مجلس الإدارة الذي يتم انتخابه، والذي يفترض أن يدير الشركة بما يحقق مصالح المساهمين، ولكن التجربة أثبتت أنه كثيرا ما تتضارب مصالح الإداريين مع مصالح المساهمين، هذا بالإضافة إلى غير ذلك من ضعف الشفافية، وعدم الوضوح.. من هنا برزت أهمية حوكمة الشركات التي تحدد العلاقة بين أطراف الشركة، وتوضح آلية إدارة الشركة بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمسؤولية فيما يخص الشركة بشكل عام، وقد برزت الحاجة لها بشكل كبير ومُلِحٍّ مع ظهور الأزمة المالية في نهايات القرن الماضي، فقد أكدت بعض الدراسات أن عدة دول: كأمريكا، وشرق آسيا، وروسيا.. قد عاش اقتصادها تراجعا كبيرا نحو إفلاس شركات مالية عدة، مما زعزع الثقة في هذه الشركات من قبل المساهمين والمستثمرين، وتؤكد الدراسات أن التجاوزات الإدارية والقانونية للحصول على المال – سواء بشكل شخصي، أو لصالح المؤسسة – السبب الرئيس في وجود مثل هذه الأزمات المالية، ومن هنا ظهرت

الحاجة إلى إنشاء جهاز إداري يقوم على مراقبة الشركات والمؤسسات المالية بشكل عام داخل الدول، بهدف تقوية الاقتصاد وازدهاره عن طريق مراقبة الأفراد والشركات وكذلك الحكومات في الميدان الاقتصادي تحديدا[1].

وهذا بدوره يخلق الثقة من قبل المستثمرين في مثل هذه الشركات، ويعزز الاستثمار.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة: لغةً، واصطلاحا: الحوكمة لغةً: جرت عادة الباحثين أن يوطئوا بين يدي كتاباتهم بتعريفات لغوية لما حوت من مصطلحات علمية في عناوينها تحديدا؛ بيانا لوجه استمدادها فيما أطلقت عليه، وسبب استعمالها حيث هي، وعند الرجوع إلى المعاجم اللغوية فإنك لا تجد استخداما لهذا المصطلح – الحوكمة – بدلالته التي جرى استعماله بها في الاقتصاد المعاصر.

وهو – كما يبدو – اشتقاق غير قياسي[2]؛ لأنه لا يجري وفق قواعد اللغة في اشتقاق المصادر، فقد جاء على وزن (فوعلة)، وليس هو من مصادر اللغة الاشتقاقية، فهو مصطلح دخيل على اللغة، وقد أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة عام ٢٠٠٢م ترجمة للكلمة الانجليزية governance والتي من معانيها (حكم).

الحوكمة اصطلاحا: مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي تستخدم في المجال الاقتصادي، ومن هنا، فإن ذلك يستوجب بيان معنى الحوكمة لدى الاقتصاديين، وقد ورد لها جملة تعريفات، منها:

- تعريف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[3].
- ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عرفته بأنه: "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح"[4].

---

1. انظر: الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال، ص10. والصلاحين، عبدالمجيد، بحث بعنوان: الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ص4.
2. دياب، رنا مصطفى، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دارسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الأقصى، غزة - فلسطين، ص47.
3. http://wormac.com/define-of-governance-and-origins/.
4. اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، ص5، صادر عن مركز (أبو ظبي للحوكمة) وهو عبارة عن سلسلة نشرات تثقيفية.. كذلك بحث: نظام حوكمة الشركات المدرجة في سوق الشركات الناشئة، صادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، ص2.

- ومن هذه التعريفات كذلك: الحوكمة هى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة[1].

من مجموع هذه التعريفات نخلص إلى أن المقصود بمصطلح الحوكمة: هو الإدارة الحسنة للمؤسسات والشركات التجارية التي تدر ربحا بما يمنع تغولها واستفرادها بالمستهلك، وكذلك يحفظ انهيارها، فهو نظام يسعى إلى خلق حالة من التوازن والاستقرار في المؤسسات المالية بشكل عام.

وعليه؛ يمكن القول إن مصطلح الحوكمة هو استعمل في علم الاقتصاد المعاصر بقصد حسن إدارة المؤسسات المالية بهدف المراقبة والمتابعة لهذه المؤسسات، وهذا يصنف لغة في باب الحكم، والحاكمية، ولعل هذا كان السبب وراء هذا الاطلاق.

وأرى أنه يمكن أن يستبدل به سواه من المصطلحات العربية الأكثر مواءمةً وانطباقًا للواقع المراد، فقاموس العربية زاخر، وبساطها واسع، ومن ذلك على سبيل المثال: الإدارة الرشيدة، أو المؤسسية، المحاسبة المؤسسية، نظام المراقبة، جودة المؤسسات.. وهكذا.

المطلب الثالث: الهدف من الحوكمة (مبررات وجودها)، والأطراف الرئيسة فيها: تهدف الحوكمة إلى تعزيز الثقة في الشركة من قبل المساهمين، بما تحويه من: حسن الإدارة، والشفافية، والمحاسبة ونحوه، وهذا بدوره يحقق المصلحة العليا التي من أجلها نشأت الشركة، ويعطي المستثمر حافزا نحو الاستثمار، ويشجع الآخرين على ذلك.

أما أطرافها الرئيسة فهي ثلاثة عناصر[2]:

- مجلس الإدارة (Board of Directors)،
- الهيئة (الإدارة) التنفيذية (Managers)،
- والمساهمون (Shareholders).

المبحث الثاني: حوكمة شركات التأمين التعاوني، وخصائصها، وفيه خمسة مطالب:

---

1. https://ae.linkedin.com/pulse/ ahmed-alkilani
2. محددات الحوكمة ومعاييرها، د. محمد ياسين غادر، ص17، بحث منشور.

المطلب الأول – الأهداف، والمحددات، والعناصر: سبق بيانا أن المقصود بالحوكمة – بشكل عام – هو انتظام المؤسسات المالية المرادة في إطار الرقابة المقننة، وهو ما تم التعبير عنه بـ: حسن الإدارة، أو الإدارة الرشيدة.

وهذا المفهوم تحتاجه شركات التأمين بشكل عام، والتعاوني منها بشكل خاص، بل هي في أمس الحاجة إليه.

أولا – أهداف حوكمة شركات التأمين التعاوني: تهدف الحوكمة إلى تحقيق جملة أهداف من شأنها رفع سوية شركات التأمين بشكل عام، عن طريق رفع المستوى الأدائي، والخدماتي، وتعزيز الثقة بها من قبل الجمهور، ومن هنا يمكن إجمال الأهداف التي تحققها الحوكمة في الآتي[1]:

١. الشفافية[2]، وتعني الوضوح وعدم الغموض في ادارة العمل أمام المستثمرين، مما يخلق الثقة، ويحقق النجاح في أفضل صوره.

٢. المسؤولية، ويقصد بذلك التصرف من قبل الإدارة التنفيذية للشركة، وكذلك مجلس الإدارة بروح المهنية، وأخلاقيات العمل الصحيح، والناجح، وهذا بدوره يزيد في الإنتاج، ويعزز ثقة الجمهور بالشركة.

٣. المساواة، ويقصد بذلك عدم حجب صغار المستثمرين في الشركة عن ممارسة الحقوق التي يكفلها لهم قانون، من: المحاسبة، والتصويت، والنقد البناء، والمشاركة في الجمعية العمومية.. فصاحب السهم الواحد، له كامل الحقوق التي يتمتع بها من يمتلك الأسهم الكثيرة.

٤. المساءلة، أي محاسبة الإدارة، والمقصود بذلك خلق حالة من الانسجام بين مصالح الإدارة، ومصالح المساهمين.

فهذه البنود الاربعة تختصر أهدافا كثيرة، وهي بدورها تحقق جملة أمور:

١. ثقة المواطن بشركات التأمين التعاوني، وهذا بدوه ينعكس إيجابا على الاقتصاد بشكل عام، ويحد من المخاطر المالية.

---

1. أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، ص10.
2. مصدر صناعي من شفاف، والشفافية: قابلية الجسم لإظهار ما وراءه، ويستعار للشّخص الذي يظهر ما يبطن، فيقال: رجل ذو شفّافيّة. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، ج2 ص1218.

٢ . تحسين الاداء المالي للشركة، ومن ثم الشركات بعامة .

٣ . التسويق لشركات التأمين التعاوني من خلال التحلي بأخلاق العمل الجاد والمهني .

٤ . زيادة الثقة في شركات التأمين التعاوني، والذي بدوره يعزز سبل التعامل معها، ويفتح الآفاق أمام عمل تأميني جاد ومنضبط .

ثانيا – عناصر الحوكمة في شركات التأمين التعاوني: عرفنا أن الحوكمة نظام رقابي يتمثل في مجموعة من القوانين واللوائح والاجراءات التي تهدف إلى صون حقوق المساهمين، والمستثمرين بشكل عام، وزيادة الربح، وهي بهذه الحالة تتعلق بإدارة العمل، ولو كان العمل مقصورا على شخص بمفرده، أو جهة محدودة العدد بمفردها تلتزم قانونا هرميا منظما لاختلف الأمر، فهي إذن تطلب عند تعدد جهات المسؤولية داخل الشركة، منعا لتضارب الأوامر، وتداخل الصلاحيات .

ومعلوم أن شركات التأمين بشكل عام من هذا القبيل، أي أنها تحوي جهات عدة، ومن ثم يسهم الجميع في العمل الإداري داخل الشركة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك المستفيدون منها أكثر من جهة أيضا .

لذا فإننا نجد للحوكمة أطرافا (عناصر) ثلاثة عند من تحدثوا عنها[1]، وهي على النحو الآتي :

- المساهمون، وهم أصحاب رؤوس الأموال في الشركة، وهم من يحق له انتخاب مجلس الإدارة .
- مجلس الإدارة : وهؤلاء يقومون بتوجيه ومراقبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية، وعرض التقارير على أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين) .
- الإدارة التنفيذية : ومهمتها إدارة الشركة بصورة مباشرة، ورفع تقارير دورية بسير العمل إلى مجلس الإدارة، وكذلك عرض التقارير بشفافية إلى المساهمين .

ما سبق بيانه يمثل أطراف الحوكمة في المؤسسات كافة، بما في ذلك شركات التأمين التعاوني، فهي كغيرها من الشركات بحاجة إلى الحوكمة : تحقيقًا لمبدأ الشفافية، وجودةً في العمل، وزيادةً في الثمرة المرجوة .

لكن الفارق الرئيسي والكبير بين شركات التأمين التعاوني وشركات التأمين التجاري في أمر آخر، وهو : نظام الرقابة الشرعية، ممثلا بهيئة الرقابة الشرعية التي تهدف إلى أسلمة التأمين : عملا، وتدقيقا، فتضبطه

[1]. أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، ص9.

وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فيقبل منها ما كان موافقا لأحكام الشرع، ويرد منها ما كان مخالفا لها، ويصحح منها ما كان بحاجة إلى تصحيح، وهكذا..

ونظام الرقابة الشرعية في شركات التأمين التعاوني يتمثل في هيئة الرقابة الشرعية، وهم مجموعة من فقهاء الشريعة المتخصصين في ميدان الفقه الإسلامي عموما، والمعاملات المالية خصوصا، مهمتهم – كما سبق – التدقيق والتحقيق في كامل المعاملات والعقود التي تجريها شركة التأمين التعاوني كيما تأتي مستقيمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية[1].

هذه الهيئة تمثل عنصرا رئيسا في عناصر الحوكمة، يضاف إلى عناصرها الأصيلة[2]، وهو جانب مهم فيها، يستحيل إغفاله، أو تحييده، أو إضعافه، بل يجب تعزيزه؛ لأهميته، وضرورته.

المطلب الثاني – معايير الحوكمة الفاعلة في شركات التأمين التعاوني: تطبيق الحوكمة الفاعلة يتوقف على تحقيق أمرين:

الأمر الأول – داخلي – يقوم على ضبط العلاقة، وتوزيع الصلاحيات بين العناصر الرئيسة المكونة للحوكمة: من جهاز إداري، وتنفيذي، وجمعية عمومية بما يعمل على توزيع الصلاحيات، والتقليل – إن لم يكن إنهاء – التعارض بين المهام لكل طرف من الأطراف.

الأمر الآخر – خارجي – ويهدف إلى خلق استقرار حقيقي يشجع على الاستثمار، ويبعث على الطمأنينة والارتياح من قبل المستثمر، والجمهور على السواء، من خلال المراقبة الفاعلة والمنظمة للتعاملات داخل الشركة[3].

المطلب الثالث – حاجة شركات التأمين التعاوني إلى الحوكمة: تمثل شركات التأمين بشكل عام جانبا مهما داخل المجتمعات، لذا؛ كان العمل على تنظيم هذه الشركات: عملا، وأداء ضرورة ملحة، نظرا لمدى فاعليتها وما تقدمه من خدمات في المجتمع بأسره، وبما أن الحوكمة تعني تطوير نظام الرقابة والشفافية في الشركات، وهذا بدوره يعزز الرغبة في التعاطي مع هذه الشركات: بالاشتراك، والمساهمة، والاستثمار..

---

1. انظر: مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسام الدين عفانة، ص10.
2. الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال، ص14.
3. انظر: مداخلة بعنوان: الحوكمة: المفهوم، والأهمية في مؤتمر (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري) إعداد: بوقرة رابح، وغانم هاجرة، ص9. ومداخلة بعنوان: الحوكمة في المصارف الإسلامية، في مؤتمر التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، في 9 ديسمبر 2010، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، للباحثين: ابن ثابت علال، وعبدي نعيمة، ص6. وانظر: رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: (واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين)، للطالبة رنا مصطفى دياب، ص 43.

وقد عد بعض أهل العلم المعاصرين أن الحوكمة في الشركات عامة ضرورة شرعية يقول الدكتور عبدالمجيد الصلاحين في بحث له: (يفترض ألا تقتصر النظرة إلى الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية على ما تجلبه الحوكمة من مصالح ومنافع للمؤسسة المالية وما تدرؤه من مفاسد عنها بل عن الاعتبار الأول الذي ينبغي أن تلحظه المؤسسة المالية الإسلامية يتمثل في أن الحوكمة الصحيحة والسليمة تمثل واجبًا والتزامًا دينيًا وشرعيًا وأخلاقيا لابد منه وبناءً على ذلك فينبغي أن تفهم المؤسسة المالية الإسلامية الحوكمة الصحيحة السليمة على أنها فريضة ينبغي القيام بها وأن تلك الحوكمة هي جزء مهم من الدين لأنها داخلة في مفهوم النصيحة التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم واجبًا على كل مسلم لكل مسلم كما دل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: **(الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله: قال لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم)**[1]، وبذا يصبح الامتثال لمقتضيات الحوكمة وتطبيق معاييرها باعتبارها جزءًا من النصيحة، وإذا كان الأمر كذلك فإن من الأهمية بمكان أن تعمل الجهات والمؤسسات التي تشكل المظلة للمؤسسات المالية الإسلامية على توحيد معايير الحوكمة وتطبيقها، بل وتطويرها والارتقاء بها بما يؤدي إلى قيام تلك المؤسسات بدورها المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يوفر لها قدرة على المنافسة في سوق الصيرفة الإقليمي أولاً والعالمي ثانيًا...)[2].

إضافة إلى ما سبق فإن حاجة شركات التأمين بشكل عام إلى الحوكمة ملحة؛ حتى لا يتم الالتفاف على قرار التعويض للمؤمنين، فلو أن شركة تأمين ما خصصت مبلغ مليون دولار تعويضا للمركبات مثلا، ثم تجاوز مقدار التعويضات المطلوبة المبلغ المذكور، عندها ما الذي يمنع الشركة من تأخير التعويض، أو التقليل منه، أو المماطلة فيه لأشهر وربما لسنوات؟

هذا فضلا عن صياغة عقود مبهمة تحتمل أكثر من تفسير، ونحو ذلك، ومن هنا كان لابد من تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين بشكل عام والتعاوني منها بشكل خاص، تحققا لمبدأ الشفافية، وما تواجهه من تحديات بشكل عام[3].

---

1. مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة. ج1 ص53، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة - بيروت.
2. عبدالمجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية، ص26.
3. سماح محمود حلمي نجم، حوكمة شركات التأمين في فلسطين، ص 104، رسالة علمية غير مطبوعة، جامعة النجاح الوطنية.

المطلب الرابع – التأصيل الشرعي لحوكمة شركات التأمين التعاوني: تهدف الحوكمة إلى تحقيق سياسة اقتصادية رشيدة، تنتهج المهنية في الإدارة، والعمل ككل، وتحقق العدل في الأمور كافة: توزيع الصلاحيات بما يضمن تعزيز المحاسبية، والشفافية، كما أنها تحقق مبدأ الشورى بين جميع الأطراف، والشورى تعني إلغاء للاستبداد، والتفرد بالقرار.

ولو أمعنا النظر في هذه العناصر كافةً لوجدنا أنها مبادئ أصيلة في الفقه الإسلامي، بل الشريعة جمعاء، وبيان ذلك فيما يأتي:

- حسن الإدارة، سبق أن الحوكمة تعني نظاما إداريا رشيدا في الشركات بشكل عام، ومن ذلك شركات التأمين، والتأمين التعاوني تحديدا، وما ذلك إلا حفظا للمال، الذي هو مقصد من مقاصد الشريعة الغراء، فقد أوصت الشريعة بحفظ المال، ودعت إلى تنميته بالطرق المشروعة، وتشغيله فيما هو نافع ومفيد، ونهت عن تبذيره، والإسراف فيه، كما نهت عن دفعه إلى من لا يحسن التصرف فيه، يقول تعالى: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا**، وأمر أن لا ندفع مال اليتيم إليه حتى نتيقن مقدرته على ادارة هذا المال إدارة رشيدة، قال تعالى: **وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**. وكل هذا من تمام المسؤولية وحسن التصرف في المال.
- مبدأ العدل، أي عمل يتم بمشاركة آخرين، يحتاج إلى تطبيق العدالة بين أفراده، وإلا فمآله الفشل، وشركات التأمين التعاوني أحوج ما تكون إلى تحقيق هذا المبدأ، لإدارة الصلاحيات بين الأطراف، وتوزيع الحقوق.

وما من شك في أن العدالة مبدأ أصيل في دين الله تعالى، قال تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء..."، وقال تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات..."[1]، ونهى المولى عز وجل عن أن نحيد عن

[1]. سورة النساء (57).

العدل حتى مع الأعداء، قال تعالى: "ولا يجرمنكم شنآن قوم..."، وبمثل هذه النصوص جاءت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "اعدلوا بين أولادكم..."[1].

- مبدأ الشورى، الشورى مبدأ عظيم في الإسلام، وهي المكمل لصفة العدالة، فلا تستقيم العدالة بغير الشورى، فمهما بلغ الإنسان في العلم، وتحصل له من الخبرة، والدراية بأمور الحياة تفوته أمور كثيرة، عندها لابد له من مشاورة اهل المعرفة والخبرة، ليستدرك على ما فات، فهي طريق قويم ونهج مستقيم لبلوغ العدالة، وتمثلها في أبلغ تجلياتها، والله تعالى قد أمرنا بها، قال تعالى: **وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**، وقال: **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه، فقد ورد أنه لم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه من النبي صلى الله عليه وسلم[2].

والمشورة صفة ملازمة للحوكمة، وتبرز فيها بشكل واضح وعملي، فهي تمنع التفرد بالقرار، وتمنح كل طرف من أطرافها حظه في المساهمة فيه، لذا لا نبالغ إن قلنا: إن الشورة جزء لا يتجزأ من الحوكمة.

- كذلك المحاسبة، والشفافية، وهما مبدآن أصيلان في الإسلام، ولا يخفى محاسبة النبي صلى الله عليه وسلم للسعاة الذين كان يرسلهم لجمع الزكوات والأموال المستحقة على المسلمين، وكذلك محاسبة

---

[1]. أخرجه البخاري في صحيحه باب الهبة للولد، انظر: البخاري، محمد بن اسماعيل، الصحيح، باب (الهبة للولد)، الطبعة الهندية، ج1 ص1198، رقم (2585)، الطبعة الهندية. وأبو داود في السنن باب الرجل يفضل بعض ولده في النحل، انظر: أبا داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، باب (في الرجل يفضل بعض ولده في النحل)، رقم (3544)، دار الفكر، ج2 ص315. تعليق الألباني: صحيح.

[2]. انظر: أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421 - 2001، د31 ص244. وأورده الترمذي بصيغة التضعيف بقوله: (يروى عن أبي هريرة... الحديث)، ولم يذكر حكما عليه، انظر: الترمذي، محمد بن عيسى، أبو عيسى، السنن، دار إحياء التراث، بيروت، تحق: أحمد محمد شاكر، حكم الألباني: ضعيف، ج4ص 213. وأورده ابن حجر في فتح الباري، في (قوله: باب قول الله تعالى "وأمرهم شورى بينهم"، "وشاورهم في الأمر")، وقال: (رجاله ثقات، إلا أنه منقطع)، ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت-لبنان، سنة الطباعة: 1379، ج13 ص340.

عمر رضي الله عنه لولاته وقادة الجند في أمور المال، وسواها، وكذلك الشفافية والوضوح كان ذلك واضحا جليا في سيرته صلى الله عليه وسلم وسيرة صحابته عليهم رضوان الله تعالى[1].

وبما أن الحوكمة بمفهومها المعاصر تشتمل العناصر السابقة جميعا لذلك فهي مقبولة في الدين، بل إنه يحض عليها.

المطلب الخامس – مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني في فلسطين: من خلال البحث والمتابعة نجد أن ثمة شركتان للتأمين التعاوني في فلسطين، هما: شركة التكافل للتأمين، وشركة تمكين للتأمين، أما بقية الشركات في مجال التأمين فهي شركات تأمين تجاري تسعى إلى تحقيق الربح دون اعتبار لآليات العمل.

الواقع أن شركات التأمين التعاوني في فلسطين: شركة تمكين للتأمين، وشركة التكافل للتأمين ما تزالان في البدايات، ومع ذلك فهما في تطور مستمر، ففي التقرير الصادر عن شركة التكافل للتأمين بتاريخ ٢٠-٧-٢٠١٧ أقر مجلس الإدارة ميثاق ودليل الحوكمة للشركة، وأكد على الاستمرار على نهج الشركة في الالتزام الكامل بمبادئ الحوكمة والشفافية، حيث راكمت الشركة من انجازاتها بالتزامها بمبادئ الحوكمة والشفافية بما يتوافق مع مدونة الحوكمة المعتمدة لدى هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين.

وفي الفقرة الرابعة من ذات التقرير بين أسماء لجنة الحوكمة، وبين مسؤوليات وصلاحيات هذه اللجنة والتي منها:

- التأكيد على التزام الشركة بأعلى معايير الشفافية في الإفصاحات للبيانات المالية.
- تطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات الفلسطينية الإلزامية.
- تطبيق القواعد والمبادئ الاختيارية في مدونة الحوكمة إن ظهر حاجة لذلك[2].

---

[1]. انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، (ط 1) 1422هـ، باب احتيال العامل ليهدى له، رقم الحديث (6979)، ج9 ص28. ونص الحديث: (اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَهَلَّا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ، حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا» ثُمَّ خَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى العَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلاَ جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهِ لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَلَأَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ " ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ» بَصُرَ عَيْنِي وَسَمْعَ أُذُنِي). وانظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، كتاب تاريخ الأمم والرسل والملوك، دار الكتب العلمية - بيروت، (ط1)، 1407، ج2 ص480.

[2]. http://www.altakaful-ins.ps/downloads/reports/20180326055223.pdf

وهذا يدلل على التزام شركة التكافل للتأمين مبادئ وقواعد الحوكمة في هيئة سوق راس المال الفلسطيني، وأظن أن شركة تمكين للتأمين التي لم تتم عامها الأول بعد، ومع ذلك نجدها تتقدم نحو الريادة والازدهار بشكل لافت وحثيث سيكون هذا الأمر من أولوياتها في المرحلة القادمة.

ومن هنا فإنني أهيب بمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية في الشركة وكل المعنيين بضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك فهي تعد في الشركات المساهمة في فلسطين التابعة لهيئة سوق رأس المال، ومن ثم ينطبق عليها قانون هئية سوق رأس المال الفلسطينية المتعلق بالحوكمة.

في ختام هذا البحث يمكن تسجيل النتائج الآتية:

١. الحوكمة مصطلح حديث النشأة يقصد به الإدارة الرشيدة، ويهدف إلى الحد من المشكلات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا في دول عدة في العالم، والذي أدى إلى انهيار وتراجع كثير من الشركات المالية، وهذا بدوره أدى إلى زعزعة الثقة بهذه الشركات وبالاقتصاد ككل، فظهرت الحوكمة للحد من هذا التراجع، ولخلق الثقة وتعزيزها لدى المستثمرين، والمساهمين، والإدارات جميعا بهذه الشركات.

٢. تعد حوكمة شركات التأمين التعاوني ضرورة شرعية؛ لما له من نتائج إيجابية على أطراف الشركة جميعا، وعلى الاقتصاد بشكل عام.

٣. لابد من تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لدى شركات التأمين التعاوني؛ طلبا للريادة، والازدهار، وتعزيزا للثقة بهذه الشركات.

٤. أوصي بتبني العمل بمبادئ الحوكمة من قبل شركات التأمين التعاوني، لاسيما شركة تمكين للتأمين.

قائمة المراجع

١. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت– لبنان، سنة الطباعة: ١٣٧٩.
٢. أحمد، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ – ٢٠٠١،
٣. اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، صادر عن مركز (أبو ظبي للحوكمة).
٤. البخاري، محمد بن اسماعيل، الصحيح، الطبعة الهندية.
٥. الترمذي، محمد بن عيسى، أبو عيسى، السنن، دار إحياء التراث، بيروت، تحق: أحمد محمد شاكر.
٦. الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال.

٧. الحوكمة في فلسطين، هيئة سوق رأس المال،

٨. دياب، رنا مصطفى، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين (دارسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير مطبوعة، جامعة الأقصى، غزة – فلسطين.

٩. رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان : (واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين)، للطالبة رنا مصطفى دياب.

١٠. سماح محمود حلمي نجم، حوكمة شركات التأمين في فلسطين، رسالة علمية غير مطبوعة، جامعة النجاح الوطنية.

١١. الصلاحين، عبدالمجيد، بحث بعنوان : الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

١٢. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، كتاب تاريخ الأمم والرسل والملوك، دار الكتب العلمية – بيروت، (ط ١)، ١٤٠٧.

١٣. عبدالمجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية.

١٤. محددات الحوكمة ومعاييرها، محمد ياسين غادر، بحث منشور.

١٥. مداخلة بعنوان : الحوكمة: المفهوم، والأهمية في مؤتمر (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري) إعداد: بوقرة رابح، وغانم هاجرة.

١٦. مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، حسام الدين عفانة.

١٧. مسلم، الصحيح، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة – بيروت.

١٨. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

١٩. نظام حوكمة الشركات المدرجة في سوق الشركات الناشئة، صادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢٠. وأبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

٢١. ومداخلة بعنوان : الحوكمة في المصارف الإسلامية، في مؤتمر التمويل الإسلامي، واقع وتحديات، في ٩ ديسمبر ٢٠١٠، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، للباحثين: ابن ثابت علال، وعبدي نعيمة.

٢٢. http://wormac.com/define-of-governance-and-origins./

٢٣. http://www.altakaful-ins.ps/downloads/reports/20180326055223.pdf

٢٤. https://www.linkedin.com/pulse/ماهو-مفهوم-الحوكمة-و-حوكمة-الشركات-العائلية-ahmed-alkilani/?originalSubdomain=ae